

على ذكر المولد النبوي :

محمد والأمن العام

لصاحب العزة على حلمى بك

مدير جريا
[نشة ما نشر في العدد الماضى]

التشريع الجنائى فى الاسلام

القواعد الإجبارية التأديبية للمؤمن

لا قوام للأمن بغير عقوبة توضع للجريمة التى ارتكبت ردعاً للجنائى وزجراً للغيره ، ولا قيمة لهذه العقوبة إلا إذا نفذت فعلاً على المجرم الآثم ، فهل وضعت الشريعة المحمدية عقوبات للجرائم التى ترزعزع أركان الأمن وتسبب شقاء المجتمع .

نعم . وما الحدود التى شرعها الله وأوصى بها الرسول الكريم إلا عقوبات تحد من الإجرام وتقف بالإنسان عند حده . وإليك بيانها بإيجاز :

أولاً — عقوبة الإعدام « القصاص » : لا شك فى أن أول جريمة تقض مضاجع الناس وتروعهم قتلها الإنسانى إنما هى جريمة سفك الدماء وإزهاق الروح . وقد شرع الله لها القصاص فقال (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والمين بالمين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص) وهى مادة أساسية فى قانون محمد الجنائى .

ثانياً — حد قطاع الطرق : وهم المصابات المسلحة التى تربص بالمارة ليلاً أو نهاراً وتقتل للسلب والنهب .

وحكم الشريعة فيهم بنحصر فيما يلى :

١ — الإعدام : إن ثبت أنهم ارتكبوا القتل .
ب — الصلب مع القتل : إن قتلوا وسلبوا الأموال على خلاف بين الأئمة فى الصلب .

ج — قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف : « اليد اليمنى والرجل اليسرى » هذا إن اقتصروا على سلب المالك دون سفك الدماء

د — التنفى : إن استعملوا الإرهاب ولم يقتلوا أو يسلبوا ، وقد قرر بعض الأئمة التنفى بالحبس . على أنه ثبت أن عقوبة التنفى

للمجرم فيها إصلاح وأمن ، وأن إبعاد المجرمين الخطيرين الذين لا يرجى إصلاحهم وعزلهم عن المجتمع كما حصل أخيراً باتباع هذا النظام فى معتقل الطور أدى إلى تحسن حالة الأمن وخاصة فى الجهات التى نفي منها هؤلاء — وحبذا لو رأى ولاية الأمور استخدامهم فى استصلاح الأراضي الزراعية البور كأرض البرارى فى شمال الدلتا أو العمل بالمحاجر والمناجم أو تشغيلهم فى إنشاء الطرق فى الجهات النائية كديرية قنا وأسيوط فى سبيل العمران والرخاء والأمن .

هذه العقوبات الموضوعية لقطاع الطرق مستقاة من قول الله عز وجل شأنه (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض) .

ثالثاً — السرقة : وهى الجريمة الدنيئة التى تتمثل فى سلب الأموال وهى قوام الحياة يلجأ إليها المجرمون من الكسالى والمتواكلين رغبة فى الاستمتاع بالعيش السهل على حساب غيرهم من المجدين العاملين .

ولهذه الجريمة أسوأ الأثر فى اضطراب الأمن وانتشار الفوضى ، لهذا كانت العقوبة التى وضعها الإسلام لارتكابها عقوبة صارمة . وهى قطع يد السارق إذا ثبت عليه الجرم بلا شبهة وليس هنا موضع الحديث عن المقدار الذى يجب فيه القطع ولا عن المال المسروق ولا عن الشبهة التى تمنع الحد (فرجع ذلك كتب الفقه) لكننا قصدنا إلى بيان أن عقوبة السرقة التى وضعها الله تعالى هى العقوبة الطبيعية لمنع هذا الجرم ودفعاً للكسالى والمتواكلين إلى العمل والسمى إلى الرزق وحفظاً لأموال الناس من عيث المجرمين . وكان الرسول عليه الصلاة والسلام يشتد فى عقاب السارق ولا ينفو عنه حتى ولو عفا المجنى عليه ، روى أن صفوان بن أمية عفا عن سارق ردائه فقال عليه الصلاة والسلام « لا عفا الله عني إن عفوت » وأمر بقطع يد السارق وهو الذى يقول فى لهجة الناصب الأسف لجماعة يريدون الاستشفاع لامهأة سرق ما يوجب الحد عليها « والله لو سرق فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » فلئن دل هذا الحادث على شيء فأنما يدل على أن إقامة حدود الله وهى روادع البشرية وزواجر الإنسانية لم يكن للماطفة فيها نصيب ولا للرحمة عندها منفذ . فهذه فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم وهى أحب

المالك وحسبك أن انتشاره يقطع التناسل ويؤدي إلى انقراض النوع الإنساني ويهدم صرح الأسرة وهي اللبنة التي يكون منها الأمة . أنتف إلى ذلك ما ينشأ عن هذا الجرم الشنيع من انتشار أمراض المدنية (الأمراض الحبيثة) وما يترتب عليها من شقاء الزاني وآله الرزق طوال حياته فيعيش مشوهاً في خلقه مثلاً في جسمه ونفسه منبوذاً من المجتمع الذي يحيط به . ثم إن الزاني جرثومة قذرة إن لم يصادر بإداتها نمت وفشت فتصيب بمرضها الويل كل من يقرب منها أو يتصل بها .

ولنا أن نستنتج ما يأتي :

١ - إن الزنا جريمة يمتد أثرها إلى المجتمع نفسه فيصيبه بالانهيار والانحلال .

٢ - إنه يفقد الشرف والكرامة وهما اسمى آيات الإنسانية الكاملة .

٣ - إنه سبيل المرض . ولا خير في أمة مريضة الشباب ضميعة الرجال .

٤ - إنه وسيلة الفقر وذهاب المال والمال قوام الحياة .

٥ - إنه أساس لكثير من الجرائم الأخرى التي تؤثر شر تأثير في الأمن العام كالسرقة والتزوير والنصب فضلاً عما يؤدي إليه الانتقام للمرض كالقتل كما هو حاصل في أنحاء البلاد وخاصة في الوجه القبلي . والتاريخ يحدثنا أن الأمم التي ترتكب الشهوات وتنفس في اللذائذ والمنكرات تكون عاقبتها الانحلال والضعف وفقدان الشخصية مهما تكن على قسط من النسي والقوة أو الحضارة والمدنية (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً) .

وليس هناك من علاج حاسم إلا ما قرره الشريعة الإسلامية من عقاب الزاني والزانية في حزم وبساطة (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) فلو نفذ حد الزنا من جلد أو رجم لكفانا ذلك العمل على بساطته مؤونة البحث والتنقيب والخطابة والتأليف والكتابة والنشر وتأليف اللجان وما إلى ذلك مما لا يجدي نفعا في كبح جماح هذه الفرزة الجنسية ولا سترحتنا من الولايات والمشاكل والقضايا المترتبة على هذه الجريمة التي تشغل بالنا وتؤثر في أمقنا

ذريته إليه ومع ذلك يقسم صلوات الله وسلامه عليه أنه لو سرقت هذه المحبوبة صاحبة المنزلة السكرية في نفسه لأوقع عليها الحد وأزل بها العذاب ، فأى معنى من معانى السوء والحق أسى من هذا الخلق الكريم فلا شفاعاة ولا استشفاع ولا محبة ولا عاطفة تمنع من إقامة الحدود مهما يكن الداعى إليها والمسوغ لها ، لذلك انعدمت الجرائم أو قلت كثيراً وعم الأمن وشمل العالم فعمه النظام وطمانينة البال . وما كان يقع من ضرور أو يحصل من آثام فإنما هي أمور شاذة معدودة أمكن علاجها وأصبح من المستطاع استئصالها . ولا محل إذن لقول متحامل على الإسلام من مدعى المدينة بأنها أمور وحشية وعقوبات غير إنسانية ، فالإسلام لم يكن مبتدعاً لهذه العقوبات ولكنه أقر ما جاء منها في الشرائع السماوية ، فكان العالم على ما قدمنا رزح تحت نيران الفتن وعوامل الفساد ، وكانت الحال على أشدها فلا مال يمان ولا نفس تحفظ ولا عرض يحترم . وجاء الإسلام فرعى الحقوق وحقق الدماء ونشر السلام وأمن النفوس وجمع القلوب على دين واحد ومبدأ واحد وتعاليم شاملة ومبادئ سامية .

وإن كثيراً من حوادث السرقات إنما يقع بسبب إهمال صاحب المال وعدم الحيلة والحذر كأن يترك مثلاً متاعه أو دابته أو سيارته في الطريق ثم يذهب اقضاء عمل يستغرق وقتاً ، فيكون في ذلك إغراء للسارق وتشجيع له على السرقة . وقد يكفل بعض الناس أمور الحراسة لفير الأمناء بلا حذر أو مراقبة فيستعين الجاني بالحارس على ارتكاب الجريمة .

ولم يهمل الشرع العظيم هذه الناحية . إذ يقول الله تعالى (وخذوا حذركم) ويقول عليه الصلاة والسلام « اعقلها وتوكل » رابعا - عقوبات أخرى : شرع الله سبحانه وتعالى على لسان محمد وشريعته الفراء عقوبات أخرى خلقية لها أثرها في الأمن أى أثر الجرائم الخفيفة :

لا تقتصر الجريمة على الماديات فحسب . بل تمتداه إلى غيرها ، فهناك الجرائم الخلقية كهتك المرض والفسق التي كثيراً ما تنشأ عن عدم عناية بعض أولياء الأمور بتربية أولادهم وعدم مراقبتهم والمحافظة عليهم .

الزنا :

هو شر أدواء المجتمع : يقوض دعائم الشعوب ويهدم أركان

رابعا - رأى بعض الأئمة أن ترك الشهادة في جريمة الزنا أولى إلا إذا كان الزانى متهكما فاجرا .

خامسا - حتمت الشريعة على القاضى فى حالة إقرار الزانى على نفسه أن يردده أربع مرات وأن يتناقل عنه وأن يقول له (املك قبلت أو لست) فى كل مرة يمسود فيها للستر من جهة ولصرامة العقوبة من جهة أخرى .

سادسا - إذا رجع المقر عن إقراره بعد ذلك ولو بعد صدور الحكم سقط الحد . من هذا كله رأى أن الشريعة قصدت إلى أمرين هما (منع الجريمة وستر الأعراض) إذ أن إزال العقاب يكاد يكون مستحيلا مع كل هذه القيود التى سبق سردها ، على أن العقوبة نفسها مناسبة لأن هتك الأعراض وفساد المجتمع ليس بالشئ الهين الذى يحتمل الهوادة واللين .

إذا تحدثنا عن الخمر فإنما نتحدث عن أم الخبائث وأساس المفكرات ومبث الجريمة . وسنبين فيما يلى الحقائق التالية ليقين منها أثر الخمر فى الأمن العام :

أولا - أن النول (الكحول) الوجود بالخمر يؤثر على المجموع العصبى ويحدث التخدير والنشوة فلا يشعر المثل بما يأتى من الأعمال ولا يقدر النتيجة المترتبة على فعله ، لهذا نجد كثيرا من المجرمين كالقتلة واللصوص يتعاطون السكرات قبل شروعاتهم فى إجرامهم ليزدادوا جرأة وإقداما .

ثانيا - ثبت فى بعض البلاد الأجنبية التى تنتج الخمر وتعتمد عليها كحاصلات أن نسبة الإجرام تزيد فى موسم محصول الخمر زيادة تلفت النظر .

ومن الحوادث التى روتها الكتب أن شبانا كانوا يحتمسون الخمر فمرت بهم عجوز فدهوها وناولوها كأسا فلما شربتها شعرت بحمفة وسرور ، ثم لما شربت الثانية أخفت تضحك وتداعب الشبان وقالت لهم : أيشرب نساؤكم هذا الشراب ؟ قالوا : نعم قالت : لقد زين ورب الكعبة .

والواقع الملموس أن كثيرا من حوادث الشغب وما يؤدى إليه من ارتكاب الجريمة يحدث فى مواطن شرب الخمر من الحانات والشوارع التى يكثر فيها تناول الخمر . وهناك أقسام البوليس لا يهدأ لها بال ولا تكاد تخلو كل مساء من عدة حوادث

وهذا لا يمنع من إيجاد علاج شاف للنساء الساقطات اللاتى كن يحترقن البغاء العلنى بما يمنع تسربهن إلى البغاء السرى وذلك بإنشاء مؤسسات تكفل لمن العيش الشريف وضممان المستقبل بملن فيها بأشغال يدوية كالخياكة وغيرها ويمنحن مكافآت مالية بقدر ما يعملن وتيسر زواجهن إلى أن ينقرض هذا الوباء بعلاج حاسم حازم سريع .

والتكلم عن عقوبة الزنا بنى من الإيضاح ليقين الفرض منها : قيدت الشريعة السمحة ثبوت هذه الجريمة واستحقاق العقوبة عليها بقيود شديدة تجعلها نادرة التنفيذ ووجهة النظر فى التشريع الإسلامى هنا تنحصر فى أمرين : الأول منع الجريمة الثانى ستر العرض .

فالإسلام يبنى من وراء هذه العقوبة الصارمة الإرهاب . والخوف كان ولا يزال غريزة من غرائز النفس البشرية كثيرا ما يفيدنا فى التشريع والإصلاح الاجتماعى لأن الدين الحنيف يريد استئصال الجريمة من أساسها لما فى ذلك من استقرار النظام الاجتماعى وإسماعه ويريد بدوره ستر الأعراض وعدم الفضيحة والدار لقبح هذه الجريمة وشنائعها . لذلك كان ثبوتها من الصعوبة بمكان .

وإليك البيان :

أولا - اشترطت فى رجم الزانى :

- ١ - أن يكون بالغاً فلا يرجم الصبى طبعاً .
 - ٢ - أن يكون عاقلاً فليس المجنون محصناً فلا يرجم .
 - ٣ - أن يكون مسلماً .
 - ٤ - أن يكون الزانى متزوجاً وأن يدخل بمن تزوج منها .
 - ٥ - أن يكون فاعلاً باختياره فلا يرجم من أكره على الفعل
- ثانيا - أسقطت الشريعة الحد إن وجدت أية شبهة لقوله عليه الصلاة والسلام « ادرءوا الحدود بالشبهات » .

ثالثا - اشترطت لثبوت الزنا واستحقاق الحد سواء أكان رجلاً للمحصن أم جليداً لغيره أن يتقدم للشهادة عليه أربعة شهود عدول فى مجلس واحد شهدوا وقوع الجريمة ورأوا الفعل رأى العين على حد قول الفقهاء (كالرود فى المكحلة) فلو اختلفوا فى الرؤية وتأخر أحدهم عن المجلس الواحد (الجلسة فيها) لم تثبت التهمة ولا حد . بل يحد الشهود الأول حد القذف لأنهم رموا إنسانا بالزنا والجريمة لم تثبت عليه .